ضريبة القيمة المُضافة تواصل الاتساع

يسعى مزيد من البلدان إلى اعتماد ضريبة القيمة المضافة، ومساهمتها في الإيرادات العالمية آخذ في التزايد

رود دي موج وأرتور سويستاك

ISTOCK/RASTUDIO: الرسم التوضيحي

منذ ألفي سنة عندما بدأ أباطرة الصين يبنون سورا عظيما لحماية إمبراطوريتهم من المحاربين المثيرين للرعب القادمين من السهوب، دفعوا تكلفة جزء منه عن طريق فرض ضريبة على الملح. وضريبة الملح الصينية، التي يرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، واحدة من أقدم الأمثلة على فرض ضريبة على سلعة استهلاكية في العالم.

ويعود التاريخ المضطرب لهذه الضرائب في الغالب إلى المكوس على الشاي والتبغ وحتى ضرائب حجم الأعمال التي طُبِّقَت على نطاق أوسع في القرن العشرين. واليوم، أصبح المقابل الحديث لها هو ضريبة القيمة المُضافة، والتي أصبحت مصدرا كبيرا للإيرادات فيما يزيد على ١٦٠ بلدا يفرضها، فتسهم بالتالي في تعبئة أكثر من ٣٠٪، في المتوسط، من مجموع الضرائب التي تحصُلها. (الاستثناء الملحوظ هو الولايات المتحدة التي لا تطبق ضريبة القيمة المُضافة). وتتراوح حصة هذه الضريبة من إجمالي الناتج المحلي بين ٤٪ في البلدان النامية منخفضة الدخل وأكثر من ٧٪ في الاقتصادات المتقدمة. وكمصدر بارز للإيرادات على هذا النحو، ظلت ضريبة القيمة المضافة موضع كل أنواع الانتقاد، العادل في بعض الأحيان، وغير العادل في أحيان أخرى، نظرا لضعف فهمها في كثير من الأحيان.

كيف تُطبَّق الضريبة

كلما اشترينا شيئا من أحد المتاجر، يمكننا أن نرى ضريبة القيمة المضافة في الفاتورة بالإضافة إلى سعر البيع الصافي. ومع هذا، فضريبة القيمة المُضافة لا تُفرض على المبيعات للمستهلك النهائي وحسب، وإنما تُطبَّق كذلك على كل المعاملات السابقة عليها في سلسلة الإمداد بين مؤسسات الأعمال، فتذكرنا بالضريبة على رقم المبيعات. وإذا لم تُعَدَّل، سوف تسفر عن تضاعف الضريبة (دفع ضريبة على الضريبة)، مما يتسبب في حدوث تشوهات اقتصادية كبيرة.

ولتجنب ذلك، تستخدم ضريبة القيمة المُضافة آلية ائتمان ضريبي، يحق للشركات بموجبها تحصيل ضريبة القيمة المُضافة المدفوعة على مدخلات أعمالها (ضريبة القيمة المُضافة على المدخلات) مقابل ضريبة القيمة المُضافة التي تحصِّل على مبيعاتها (ضريبة القيمة المُضافة على المخرجات). وبالتالي، تظل ضريبة القيمة المُضافة ملاصقة للمستهلكين النهائيين وحسب.

دعونا ننظر في ضريبة قيمة مُضافة نسبتها ٢٠٪ ومثال محل البقالة المحلي الذي يبيع أحد أصناف الرُّوب (الزبادي) بسعر ١,٥ دولار، متضمنا ضريبة القيمة المضافة. والسعر ناقص ضريبة القيمة المضافة هو ١,٢٥ دولار، ويُحصِّل محل البقالة ضريبة القيمة المضافة بقيمة ٠,٢٥ دولار (٢٠٪ من ١,٢٥ دولار). وربما كان محل البقالة قد اشترى الرُّوب من أحد المصانع مقابل سعر صاف هو دولار واحد، على سبيل المثال. وبالتالي، فهو يدفع للمصنع ١,٢٠ دولار، منها ٠,٢٠ دولار هي قيمة ضريبة القيمة المضافة.

وعندما يقوم المحل بتحويل ضريبة القيمة المضافة التي يحصلها منا إلى سلطة الضرائب المحلية، يمكنه أن يستخدم ضريبة القيمة المضافة على المدخلات وقيمتها ٠,٢٠ دولار كائتمان — كما تبين فاتورة شرائه. وهكذا فالمبلغ الذي يكون المتجر ملزما بتحويله إلى السلطة الضريبية لا يتجاوز ٠,٠٥ دولار. ويُحوِّل المصنع بدوره ٠,٢٠ دولار هي قيمة ضريبة القيمة المضافة، ما لم يكن قد اشترى الحليب من مُزارع يُحصِّلُ ضريبة القيمة المضافة على مبيعاته، والتي يمكن خصمها بنفس الطريقة.

ويمتد مبدأ تحصيل الضريبة وخصمها من بداية سلسلة الإمداد وحتى نهايتها. وفي نهاية الأمر، تحصل الدولة على ٠,٢٥ دولار من بيع الرُّوب، غير أنه يجري تحويل جزء صغير من هذا المبلغ بشكل متتابع في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد. وبالتالي، تقوم كل الشركات بدور وكيل تحصيل الضريبة نيابة عن الدولة.

وقد يبدو أن هذا الأمر يشكل عبئا، ولكن تحصيل الضريبية على امتداد سلسلة الإمداد هو نقطة الجذب الرئيسية في ضريبة القيمة المضافة: فهو يقوي الامتثال

ظلت ضريبة القيمة المُضافة عموما صامدة أمام العولمة، وارتفعت حصتها من الإيرادات خلال العقود الأخيرة.

الطوعي عندما تجد كل شركة أمامها حافزا لطلب فاتورة من البائع حتى تتمكن من المطالبة بالائتمان الضريبي بموجب ضريبة القيمة المُضافة على مشترياتها. وآلية الإنفاذ الذاتي الضمنية هذه تقلل من مخاطر التهرب الضريبي.

وتُفرض ضريبة القيمة المضافة على أساس الوجهة — أي حيث يقيم المستهلك. ويجري ذلك باستخدام آليات تعديل الضريبة على الحدود التي تتضمن الواردات لكنها تستبعد الصادرات من وعاء ضريبة القيمة المضافة (بتطبيق سعر صفري على مبيعات التصدير). ويضمن هذا الأمر فرض ضريبة على كل الاستهلاك المحلي وحسب، بصرف النظر عما إذا كانت السلع والخدمات مُشتراة من السوق المحلية أو من الخارج.

ومع هذا، ففي ظل آلية فاتورة التحصيل تحت حساب ضريبة القيمة المضافة، يتعين على الإدارات الضريبية رد الضريبة، ولا سيما لشركات التصدير، التي تحصل على خصوم ضريبية كبيرة على المدخلات. وعادة ما تكون إدارة عمليات رد هذه الضريبة صعبة في الاقتصادات النامية. ومع ذلك، فعدم سدادها قد يسبب مشكلات في التدفق النقدي للشركات ويثبط الاستثمار.

ضرائب القيمة المُضافة المثالية والحقيقية

إن للنظام الأمثل لضريبة القيمة المُضافة وعاء واسعا يضم كل الاستهلاك النهائي ومعدلا ضريبيا واحدا، يتراوح عادة بين ١٥٪ و٢٠٪. ويعني ذلك عدم وجود حافز يجعل المستهلكين يحولون استهلاكهم نحو سلع وخدمات أقل ضرائب وأقل تلبية لرغباتهم. وهناك حالة واحدة من التشويه تنشأ بين السلع والخدمات التي تُشترى من السوق الرسمية والسلع والخدمات التي تُنتج بشكل غير رسمي في المنازل. غير أن إعادة تصميم ضريبة القيمة المضافة لن يكون له تأثير يُذكر في تخفيف ذلك.

ويتعذر تحقيق أي أهداف بخلاف تعبئة الإيرادات إذا مُنحت امتيازات تتعلق بضريبة القيمة المُضافة. وعلى سبيل المثال، السعي لدعم الأسر الفقيرة عن طريق إعفاء المواد الغذائية من ضريبة القيمة المضافة يمكن أن يسفر عن خسائر كبيرة في الإيرادات. وفي نهاية الأمر، فالأغنياء أيضا يشترون الغذاء — وغالبا ما يشترونه بكميات أكبر بكثير. ويمكن دعم الفقراء بقدر أكبر من الكفاءة عن طريق الجمع بين ضرائب الدخل التصاعدية والتحويلات النقدية. وبالمثل، فتنظيم السلوكيات مثل تعاطي الكحول والتدخين وتلويث البيئة لا يتحقق بشكل جيد بوضع معدلات مختلفة لضريبة القيمة المُضافة، ومن الأفضل في هذه الحالة استخدام ضرائب انتقائية معينة تُطبق على الكحول والتبغ والانبعاثات.

ومعظم ضرائب القيمة المُضافة بعيدة عن تصميمها التقليدي. فغالبا ما تستخدم البلدان مجموعة مختلفة من المعدلات الضريبية المخفضة والإعفاءات والبرامج الخاصة، والتي يهدف بعضها إلى تبسيط عملية تطبيق الضريبة. على سبيل المثال، يستخدم كثير من البلدان حدا أدنى للتسجيل بناء على جملة المبيعات لإعفاء الشركات متناهية الصغر من ضريبة القيمة المضافة وما يصاحبها من تكاليف الامتثال لها وتطبيقها. ويُعتمد معظم الإعفاءات والمعدلات المخفضة لتحسين تأثير ضريبة القيمة المُضافة على التوزيع، لكنها تؤثر بشكل سلبي على الهدف الأساسي وهو تعبئة الإيرادات، بطريقة مباشرة وغير مباشرة على حد سواء، حيث تزيد تكاليف تحصيلها وغالبا ما تسفر عن تسهيل الاحتيال. والإصلاحات الرامية إلى إلغاء الامتيازات التي تُمنح في ظل ضريبة القيمة المضافة غالبا ما كانت تواجه مقاومة عنيفة من جماعات الضغط أصحاب المصالح المكتسبة.

ضريبة القيمة المضافة التالية

استطاعت البلدان عموما أن تواجه التحديات التي نشأت مع ضريبة القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال، للتعامل مع التجارة الإلكترونية المتزايدة عبر الحدود، أُعدت استمارات مبسطة لتسجيل ضريبة القيمة المضافة ليستخدمها البائعون غير المقيمين. وأصبحت المنصات على شبكة الإنترنت تُستخدم في تحصيل ضريبة القيمة المضافة على إمدادات الخدمات الرقمية. وربما ساهمت التكنولوجيات الرقمية الجديدة كذلك في إتاحة الفرص المختلفة. على سبيل المثال، تقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين) والنقود الرقمية قد توفر مستقبلا معلومات للإدارة الضريبية عن المعاملات على امتداد سلسلة الإمداد الكاملة، مما تنتفي معه الحاجة إلى ضرائب القيمة المُضافة متعددة المراحل. وإذا أمكن ربط هذه المعاملات بالمعلومات عن الأفراد، يمكن معاملة ضرائب الاستهلاك على أساس شخصي فتصبح منافسة لضريبة الدخل الشخصي كأداة لإعادة التوزيع تتسم بالكفاءة.

وبوجه عام، لقد ظلت ضريبة القيمة المضافة صامدة أمام العولمة، كما ارتفعت الحصة التي تساهم بها في الإيرادات خلال العقود الأخيرة. ومن البلدان التي اعتمدتها مؤخرا أنغولا والبحرين وبنغلاديش وعُمان والمملكة العربية السعودية وسوريناام والإمارات العربية المتحدة، ويخطط كل من بوتان والكويت وليبيريا وقطر وتيمور ليشتي لتطبيقها قريبا. وسواء كانت في صيغتها الحالية أم المعدلة، فمستقبل ضريبة القيمة المضافة مضمون بوصفها أداة مهمة لتعبئة الإيرادات. FD

رود دي موي مدير مساعد و**أرتور سويستاك** اقتصادي أول في إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.